اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الانفاق العام- ماليزيا أنموذجا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٢٠)

The Impact of Economic Variables on the Volume of Public Spending- Malaysia as for the Period (1990-2020)

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 15-08-2022
- تاريخ ارسال: 23- 08- 2022 التعديلات
- تاريخ قبول: 25- 08- 2022 النشر

*شهد محمد علي
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
Shahad M. Ali
Department of Economics, College of Administration and Economic, University of Mosul, Mosul, Iraq
s7ahad.m0hammed@gmail.com

عبدالله خضر السبعاوي
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
Abdullah K. Sabawi
Department of Economics, College of Administration and Economic, University of Mosul, Mosul, Iraq
abtana@yahoo.com

***Corresponding author:**
Shahad M. Ali
s7ahad.m0hammed@gmail.com

المستخلص

يتضمن البحث جانبان نظري وتطبيقي، تهدف الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام(المتغير المعتمد) والمتغيرات المفسرة في ماليزيا خلال الفترة الزمنية(١٩٩٠-٢٠٢٠) من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع(ARDL) باستخدام بيانات سلسلة زمنية Time Series Data خلال فترة الدراسة. ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم اختصار الجانب النظري للانفاق العام وعناصره وحدود الانفاق العام مع عرض الاثار الاقتصادية للانفاق الحكومي. فضلا عن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والانفاق العام في ماليزيا، ثم عرض وتحليل نتائج القياس الكمي. توصل البحث الى العديد من النتائج كانت ابرزها وجود علاقة طردية معنوية بين الانفاق الحكومي و المتغيرات اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام وعدد السكان. وعلاقة عكسية معنوية بين المتغير المعتمد الانفاق الحكومي ونمو اجمالي الناتج المحلي. ونتيجة لهذه النتائج التي ظهرت من التحليل القياسي للأنموذج فإنه يجدر ببلد الدراسة ان تنتهج طرق واساليب لتخفيض من معدلات الانفاق الحكومي بحدود الايرادات العامة المتاحة لكل دولة. يهدف البحث الى تحليل وتأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانفاق الحكومي فضلا عن تقويم سلوك الانفاق الحكومي في دولة ماليزيا.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام، عدد السكان، نمو اجمالي الناتج المحلي.

Abstract

The research includes both theoretical and practical aspects. The study aims to analyze and measure the relationship between public spending (the approved variable) and the explanatory variables in Malaysia during the time period (1990-2020) by using the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) methodology using Time Series Data during the study period. In order to achieve this goal, the theoretical aspect of public spending and its components and limits of public spending was shortened, with the presentation of the economic effects of government spending. In addition to clarifying the relationship between economic variables and public spending in Malaysia, then presenting and analyzing the results of quantitative measurement. The research reached many results, the most prominent of which was the existence of a positive significant relationship between government spending and the variables of total fixed capital formation, public debt and population. And a significant inverse relationship between the dependent variable government spending and GDP growth. As a result of these results that emerged from the standard analysis of the model, it is worthwhile for the study country to adopt ways and methods to reduce government spending rates within the limits of public revenues available to each country. The research aims to analyze the impact of macroeconomic variables on government spending, as well as to evaluate the behavior of government spending in Malaysia.

Keywords: government spending, gross fixed capital formation, public debt, population, GDP growth.

المقدمة

تطور دور الدولة من حارسة الى متدخلة اي أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب كينز وإنما هدفها يكون اوسع من ذلك باعتمادها على سياسة مالية نشطة في تحقيق اهداف تنموية شاملة، وتكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها إحدى السياسات الاقتصادية التي تُمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين، كما إنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقدر على توفيرها القطاع الخاص حيث ان الإنفاق الحكومي يعد احد ادوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويعد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الاهتمام الكبير نظراً للدور الذي يؤديه في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ان الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي نالت اهتماماً بالغاً في السنوات الاخيرة من القرن العشرين، وذلك لتعاظم دور الدولة و توسع مهامها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، اعادة الاعمار، رفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض و التقليل من التباين في توزيع الثروة بين افراد المجتمع و محاربة التضخم و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و تخفيض عجز الموازنة و الدين العام، هذه المشكلات دفعت سياسات الانفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف حفز النمو الاقتصادي.

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تعاني الكثير من البلدان لاسيما النامية سوء توجيه الانفاق الذي بات يشكل عبئاً كبيراً في استنزاف موارد الموازنة العامة و قد تفاقمت هذه المشكلة في ظل احتياجات الانشطة الحكومية للانفاق في ظل سوء الاستخدام المتراكم عبر الفترة مما يتطلب الوقوف على هذه المعضلة التي اظهرت التأثير السلبي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد. ويمكن طرح السؤال الاتي: هل ان المتغيرات قيد الدراسة تؤثر في حجم الانفاق الحكومي؟

ثانيا: اهمية البحث

يظهر اهمية البحث من خلال:

١. تسليط الضوء على موضوع الانفاق الحكومي على المستوى العام والخاص.
٢. يفسر الدور الفاعل الذي يمكن ان يحققه الانفاق الحكومي في الموازنة.
٣. التعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية في التأثير في حجم الانفاق العام.

ثالثا: هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل و تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانفاق الحكومي فضلا عن تقويم سلوك الانفاق الحكومي في الدولة عينة البحث و التعرف على طبيعة هذا الانفاق و مكوناته.

رابعا: فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها ان للمتغيرات الاقتصادية الكلية اثار متباينة في الانفاق الحكومي و يعزى هذا التباين نتيجة اختلاف السياسات الاقتصادية للدولة عينة الدراسة.

خامسا: منهج البحث

ان طبيعة البحث وغاياته وتوجهاته يستوجب اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يمثل الاسس المهمة التي تضح توجه البحث لتحقيق الاهداف التي يصبو اليها، فضلا عن المنهج الكمي القياسي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في الانفاق الحكومي.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبحث

اولا: المبادئ الاساسية حول الانفاق الحكومي

يعرف الانفاق الحكومي اقتصادياً بانه المصاريف التي تتحملها الحكومة خلال مزاولتها لإدارة الدولة والنفقات التي تقوم بها الدولة او السلطة العامة، في ظروف مماثلة لظروف الافراد والهيئات الخاصة، فتعد مماثلة للنفقات الخاصة مثل نفقات مصالح الماء، والكهرباء، والاستثمار، وبعض الصناعات الاخرى؛ وهي بذلك لا تختلف من الناحية الاقتصادية عن النفقات الخاصة بشيء. وعليه يهدف التمييز بين النفقات الحكومية والخاصة الى معرفة تأثير تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية بصورة عامة(حسين،٢٠٠٦، ١٤) وايضا يعرف الانفاق الحكومي بانه جميع المدفوعات والمشتريات من السلع والخدمات التي تقوم بها الدولة لغرض تحقيق منفعة عامة ولا يقدر القطاع الخاص توفيرها مثل الانفاق على الدفاع والبنى التحتية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية. (Tucker,2010,324)

ويعكس الانفاق الحكومي دور الدولة و تطورها، ومع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة. تطور الانفاق الحكومي وفقا للمرحلة التي مرت بها الدولة، ويعكس الانفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ اذ اصبح الاداة الرئيسة للسياسة المالية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.(عايب،٢٠١٠، ١٠٠)

ويمكن تعريفه بانه كل ما تدفعه الحكومة لتوفير السلع العامة ودفع ثمنها من جراء ما تحصل عليه عن طريق فرض

الضـــرائـــب ومصـــــادر الايـــرادات الاخـــرى. (McEachern,2012,354)

ثانيا: عناصر الانفاق الحكومي

النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر وهي

١. الصـــفـة النقديـة للنفقـة العـامـة: تفترض النفقـة العـامـة اســتخدام مبلغ نقدي تدفعه الدولة او هيئاتها العامة، ثمنا لما تحتاجه من ســلع وخدمات لازمة لتســيير المرافق العـامـة(برحومـة وبلعبـاس،٢٠١٩، ٥٠) تقوم الـدولـة وتنظيماتها الادارية بوظائفها من خلال الانفاق الحكومي لإشـــباع الحاجات العامة وهذا يفرض مبالغ نقدية او باعتبار ان النقود هي الشكل المقبول، وان كل معاملاتنا تجري في ظل الاقتصـاد النقدي، فان استخدام النقود في التعاملات المالية يمثل مســألة طبيعية، و وفق هذا فان جميع ما ينفق من قبل الدولة وشـراء السـلع والخدمات لتسيير الاعمال وشراء السلع الرأسمالية، ومنح الاعانات والمساعدات يجب ان تتخذ الشكل النقدي لتدخل ضمن النفقات الحكومية(البلداوي واسماعيل،٢٠١٩، ١١٦)

٢. صدور النفقة العامة عن الدولة او احدى هيئاتها: يشترط في النفقـة ان يكون الآمر بهـا شـــخص معنوي عـام. فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر اساس في تحديد ما اذا كانت هذه النفقة عامة او خاصـــة. وتعد النفقات الحكومية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف انظمتها من جمهورية او ملكية او رئاسـية، والحكومات على اختلاف اشـكالها من اتحادية ومركزية ومحلية بما في ذلك الهيئـات والشـــركـات العـامـة (بن ســليمـان وعرابي،٢٠٢٠، ٥٨-٥٩).

٣. هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام: الهدف الاســاســي والوحيد للنفقات الحكومية هو اشـــباع وتحقيق الحاجات العـامـة(خـالـد وعبـدالقـادر،٢٠١٨، ٦١) يعـد الانفـاق الحكومي مبلغ من النقود يدفعه شـــخص من اشـــخاص القانون العام لإشـــباع حاجة عامة وعلى الرغم من ان الانفـاق الحكومي يمكن الحكومـة من تســيير اجهزتهـا وادارتهـا الا ان حجم هذا الانفـاق يعكس بـدرجـة كبيرة فعـاليـة الحكومـة ومـدى تـأثيرهـا في النشـــاط الاقتصادي(الرشيد،٢٠١٠، ١٢-١٤).

ثالثا: حدود الانفاق الحكومي

تتقيد الدولة في حدود دخلها القومي، والذي تقتطع جزءا منه لنفقاتها بحيث لا يؤثر الجزء المقتطع من الدخل القومي على ما يجب ان يبقى منه لدى الافراد من قوة شـرائية يوجه قسم منها نحو الاستهلاك ويدخر القسم الباقي مكونا رؤوس اموال انتاجية جديدة ويشمل هذا التقييد سلطة الدولة ايضا في جباية انواع الضرائب والرسوم لتغطية نفقاتها العامة المتمثلة بالجباية فقط(الدعمي،٢٠١٨، ٢٠)

اولا: العوامل المذهبية

يمكن تحديد ثلاثة انماط لتطور الفلســفة المذهبية او الايديولوجية السـائدة في الدولة لكل منها حجم معين يناسـبه من الانفاق الحكومي وهي:

١- الدولة الحارسـة: يقتصـر دور الدولة في القيام بالمهام التقليدية للدولة المتمثلة في الامن والدفاع والقضـــاء، دون تدخل مباشـر في الحياة الاقتصـادية وهذا انعكس على السياسة المالية المتمثلة في الحصول على مقدار كافي من الايرادات لتغطية النفقات الضـــرورية للقيام بهـذه المهـام، وفي ظـل ذلـك يتحـدد حجم النفقـات الحكومية التي تميزت بقلة انواع هذه النفقات بحيث تقتصـــر على تلك الانواع التي تنســجم مع طبيعة الواجبات الملقاة على عاتق الدولة وانخفاض حجم النفقات الحكومية ونسـبتها الى الدخل الوطني كنتيجة حتمية لقلة انواعها وضـــيق نطاقها(العلي،٢٠٠٨، ١٠٧)

٢- الدولة المتدخلة: تطور دور الدولة من الحارســة الى المتدخلة في النشاط الاقتصادي غير الانتاجي، من خلال تحقيق التوازن الاقتصـادي والاجتماعي في المجتمع وقد انعكس هذا الدور الجديد للدولة على المالية العامة لها عموما وعلى الانفاق خصوصا وقد اتسم الانفاق في ظل الدولة المتدخلة بتنوع النفقات الحكومية وزيادة حجمها وزيـادة نســبـة الانفـاق الحكومـي الـى النـاتـج المحلي(خصاونة،٢٠١٤، ٥٨)

٣- الدولة المنتجة: لم تكتفي الدولة في كونها الدولة الحارسة او المتدخلة بل انعكس الجانب الانتاجي في النشـــاط الاقتصـادي ومعالجة الازمات والاختلالات الاقتصـادية في المجتمع مع توفير البيئة الاقتصـــادية الملائمة بمهام الانتـاج والتوزيع حيث تبنت هذه المهام الى جانب الافراد المتمثل بالقطاع الخاص(الدليمي والدليمي،٢٠١٧، ٧٢).

ثانيا: العوامل الاقتصادية

لهـا دور مهم في تحـديـد حجم الانفـاق الحكومي التي تستطيع الدولة انفاقه وهي:

١- مستوى النشاط الاقتصادي: إذ يعكس الحالة الاقتصادية السـائدة في الدولة، ويسـتخدم الانفاق الحكومي كأداة للتأثير في حجم الطلب العام ومن ثم مستوى الاقتصـاد العام(قدي،٢٠٠٥، ١١٨) وعليه نجد ان العلاقة بين مسـتوى النشـاط الاقتصـادي وحجم الانفاق الحكومي علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي ادى ذلك الى ارتفاع حجم النفقات الحكومية والعكس صحيح(يرقي،٢٠٠٢، ١٩)

٢- الهيكل الاقتصادي: يتكون الهيكل الاقتصادي للدولة من مجموعة من القطاعات المرتبطة مع بعضـــها بعلاقات ونســـب والتي تختلف وفق البعد المكاني من بلد لأخر والبعـد الزمـاني من ســنـة الى اخرى داخـل البلـد الواحد(اللوزي وخليل،٢٠١٣، ١١٠) ويشير الى درجة التقـدم الاقتصـــادي الـذي يتصـــف بـه اقتصـــاد ما(العلي،٢٠٠٨، ١١٤) وكلما توسع الهيكل الاقتصادي زاد حجم الدخل واصـبح بإمكان الدولة الحصـول على مزيـد من الايـرادات العـامـة لتمـويـل النـفـقـات الحكومية(اللوزي وخليل،٢٠١٣، ١١٠)

ثالثا: العوامل المالية

وتتمثل في الايرادات المالية للدولة والتي تمثل قيدا اساسيا في تحديد حجم الانفاق الحكومي، بمعنى قدرة الدولة على التوســع في الانفـاق الحكومي المحـدد بـالإيرادات الحكومية وتتحدد بشكل اساسي بمجموعة من العوامل اهمها:

١- المقدرة التكليفية: تعد من العوامل الاسـاسـية التي تعتمد عليها الدولة في تدبير الايرادات اللازمة لتغطية اوجه

الانفاق المتعددة وتشمل المقدرة التكليفية الوطنية (العبيدي،٢٠١١، ٧٨-٨٠)

٢- المقدرة التكليفية الجزئية: ويقصد بها مقدرة الاشخاص الطبيعيين والمعنويين على المساهمة من خلال دخلهم في تحمل الاعباء المالية للدولة(حشيش،٢٠١١، ٢) وتعتمد هذه المقدرة على طرق استخدام الدخل وطبيعة الدخل الذي له علاقة طردية بين درجة استقرار ودورية الدخول الفردية والمقدرة التكليفية للدخل الفردي(عبدالرحمان والخشالي،٢٠٠٥، ٥٥)

٣- المقدرة الاقتراضية: ويقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض الحكومية وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما حجم الادخار المحلي وتوزيع الجزء المدخر بين الاقتراض الخاص والحكومي، اذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات الى القطاع الخاص اما اذا كان العكس فتزداد الفرص امام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة(العبيدي،٢٠١١، ٨١)

٤- عمل النظام المصرفي: ويعكس مدى تطور النظام المصرفي داخل الدولة ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام مؤشر درجة التعمق النقدي وان ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليل على تطور المؤسسات المالية وزيادة نسبة الوساطة المالية وكفاءة تلك المؤسسات في جذب الودائع والمدخرات وبالتالي تكوين مصدر مهم من مصادر تمويل النفقات الحكومية(زيتوني،٢٠١٠، ١٣٤)

٥- المقدرة الانتاجية(الدومين): يقصد بالدومين جميع املاك الدولة العقارية والمنقولة والصناعية او التجارية التي تمتلكها الدولة والتي تدر ايرادا ماليا يمول الخزينة(عبدالرحمان والخشالي،٢٠٠٥، ٨٤)

٦- المقدرة على الاصدار النقدي الجديد: ان قدرة الدولة على الاصدار النقدي الجديد تزيد من حجم السيولة النقدية لدى الدولة وان هذه القدرة محدودة تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الاقتصادية المنتهجة للدولة (موراد وجلول،٢٠١٤، ٥)

٧- المقدرة في الحصول على الاعانات المالية: ان مقدرة الدولة في الحصول على الاعانات تعزز خزينة الدولة مما يشجع الحكومة على زيادة حجم الانفاق الحكومي.

رابعا: العوامل الاجتماعية يعتمد على النفقات الحكومية على الحجم والهيكل السكاني إذ كلما زاد حجم السكان وبنيته ترتب على عاتق الحكومة زيادة الانفاق الحكومي لتوفير السلع والخدمات الحكومية والاعانات(اللوزي وخليل،٢٠١٣، ١١٦-١١٧)

خامسا: عوامل اخرى

١- قيمة النقود: ان المحافظة على قيمة وحدة النقد تؤدي الى ثبات الانفاق الحكومي، اما اذا انخفضت قيمة النقود فان النفقات الحكومية سوف ترتفع(الحاج،٢٠٠٨، ١٤١)

٢- التجارة الخارجية: كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية لان التجار يستطيعون ان يتحملوا العبء الضريبي وكثير من الدول تعتمد على الضرائب الجمركية كمصدر من مصادر الايرادات الحكومية(الحاج،٢٠٠٨، ١٤١)

٣- زيادة اعباء خدمة الدين: وهي من العوامل الهامة المؤثرة في حجم النفقات المخصصة للسنة وتكون علاقتها عكسية بالنفقات.

٤- قيد الموازنة: تسعى الدول الى التقليل من عجز ميزانياتها الا في بعض الحالات الاستثنائية كما في بعض دول الخليج والدول الاسكندنافية(شحاتة،٢٠٠٩، ٢٤)

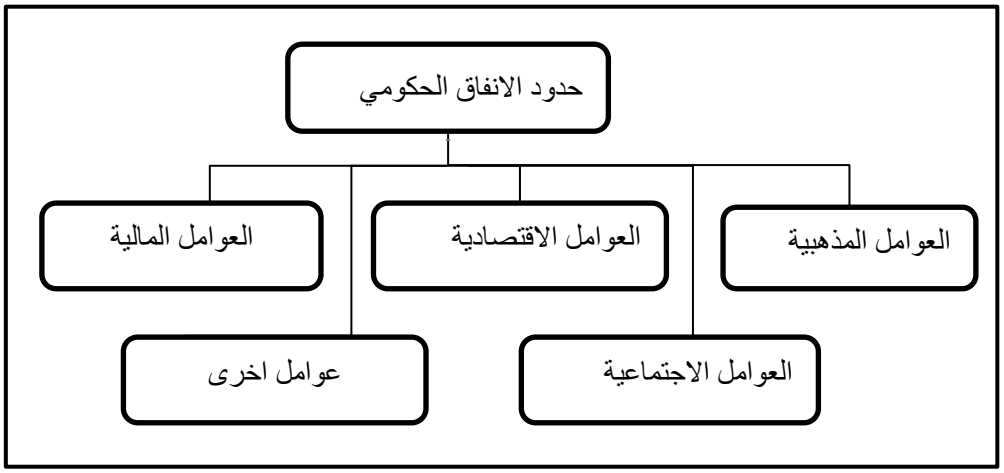

شكل (١) حدود الانفاق الحكومي

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على(دنيا نوزاد كاظم،٢٠٢١، قياس اثر الانفاق الحكومي في الاداء الاقتصادي لبلدان مختارة مع الاشارة للعراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٩ ، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق)

الاثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

ان الاثر الاقتصادي للإنفاق الحكومي يتوقف على طريقة تمويله وكيفية القيام بهذا الانفاق والحالة الاقتصادية الكلية للدولة، حيث ان طرق تمويل النفقات تختلف وفقا لنمط تمويلها من حيث اذا جنت الحكومة اموالها من الايرادات غير العادية (القروض، الاصدار النقدي الجديد) يؤدي ذلك الى خلق قوة شرائية جديدة، ونتيجة لهذه الزيادة تحدث زيادة في الانفاق المحلي وارتفاع مستوى الدخل القومي. اما اذا

كسبت الحكومة اموالها من الايرادات العادية (الرسوم، الضرائب) فان انفاقها لا يؤثر بشكل كبير على مستوى الدخل القومي، لأنه لا يخلق وسائل دفع جديدة وانما فقط يحول جزء من القوى الشرائية الموجودة بين ايدي بعض الافراد الى ايدي افراد اخرين وحجم الانفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس والدخل القومي لا يبتعد عن مستواه الاصلي كثيرا.
وتختلف اثار الانفاق الحكومي وفقا لوجهة انفاق الاموال العامة وكقاعدة عامة فانه كلما اتجهت الحكومة نحو زيادة خدماتها التي تقدمها للشريحة الفقيرة كلما ادى الانفاق الحكومي الى زيادة الانفاق الكلي بشكل ملموس وثم ارتفاع مستوى الدخل القومي، اما اذا اتجهت الدولة لإشباع حاجات الطبقات الغنية فان حجم الانفاق الحكومي يؤثر على حجم الانفاق الكلي وبالتالي التأثير على مستوى الدخل القومي يضعف ويضمحل(قاقيش،٢٠٠٥، ٧٨).
واثار النفقات الحكومية تختلف تبعا لنوعيتها ففي النفقات الاستثمارية تزداد القدرة الانتاجية القومية وتتحقق الوفورات الخارجية للمشروع الانتاجي بسبب الإنفاق الاستثماري مما ينعكس بشكل مباشر على نمو حجم الانتاج وزيادة في الدخل القومي، وهذه النتيجة لا تظهر في المدى القصير وانما في المدى الطويل.
اما في النفقات الاستهلاكية فان الطبقات الفقيرة لا تنتفع من هذه النفقات وتؤدي لتحسين المستوى المعاشي للأفراد وزيادة استهلاكهم وانتاجهم وبالنتيجة تساهم في تنمية الدخل القومي واثارها تظهر خلال فترة زمنية قصيرة(قاقيش,٢٠٠٥, ٧٩). وللنفقات الحكومية اثارا اقتصادية عدة تندرج تقسيماتها ضمن اثار مباشرة وغير مباشرة نذكرها كالتالي:

اولا: الاثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي

يترتب على النفقات الحكومية اثارا اقتصادية مباشرة والتي تعرف بانها الاثار المرتبطة بتحقيق الهدف الاصلي من الانفاق الحكومي والمتمثل بإشباع الحاجات الضرورية للأفراد والتي تضمن لهم ممارسة اعمالهم بأمان واستمرارية، وتتضمن:

١-اثار النفقات الحكومية في الناتج القومي: من خلال تأثيرها في

أ- اثر النفقات الحكومية في انتقال عناصر الانتاج

النفقات الحكومية تؤثر في الناتج القومي من خلال تأثيرها على انتقال عناصر الانتاج من استخدام لأخر ومن مكان لأخر, وذلك على النحو التالي(الخطيب وشامية،٢٠٠٧، ٩٣)

- بسبب الدور الوظيفي للدولة الذي استند على تنفيذ الاهداف المسطرة و ازاء الحاجات العامة لذلك ينبغي اعادة النظر في توزيع عناصر الانتاج من وسائل الانتاج ومرافق عامة لتساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد.
- نتيجة انتقال عناصر الانتاج الى بعض الاستخدامات التي لا يتمكن القطاع الخاص من انجازها او يتوجه اليها بشكل قليل مثل الصحة والبحث العلمي بسبب الصعوبات التي يواجهها كضخامة الاستثمارات والعراقيل الادارية وقلة الارباح بها فان الدولة تقوم بإنجاز هذه المشاريع والتي يكون لها اثر على الانتاج القومي.
- يكون للإنفاق الحكومي اثر ايجابي في الناتج بسبب توجيه هذا الانفاق الى انتاج سلع وخدمات ذات منفعة كبيرة للمواطن من خلال توظيف وسائل الانتاج لإنتاج السلع والخدمات مما يزيد الطلب عليها.
- النفقات الحكومية تؤدي الى انتقال وسائل الانتاج من منطقة الى اخرى كالإعانات الموجهة الى المناطق الريفية لرفع المستوى المعيشي للمواطن بها ورفع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال استحداث مناصب شغل بها ليكون اثرها ايجابي على الانتاج القومي.

ب- اثر النفقات الحكومية في المقدرة الانتاجية القومية

المقدرة الانتاجية القومية تتشكل من الموارد الاقتصادية، تؤثر النفقات الحكومية على القوى المادية للإنتاج من خلال تنمية عامل الانتاج ومن الجدير ان نميز بين النفقات الحكومية الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية الجارية(عثمان،٢٠٠٨، ٤٩٤-٤٩٣) فالنفقات الاستثمارية تستخدم في مشروعات البنية التحتية او بناء رأس المال الاجتماعي مثل الكهرباء, الماء, الطرق والمواصلات من اجل تكوين رؤوس الاموال العينية المعدة للاستثمار لإشباع الحاجات العامة.
وهذا النوع من الانفاق الحكومي الاستثماري يعتبر من النفقات المنتجة التي تؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي عن طريق قيام الدولة بهذه المشاريع مباشرة, اما النفقات الجارية او الاستهلاكية تؤدي الى رفع المقدرة الانتاجية القومية كنفقات التعليم والاعانات الاجتماعية والصحة الخ , كلها تؤدي الى رفع الانتاج القومي.

ج- اثار النفقات الحكومية في الطلب الفعلي

يتكون الطلب الفعلي من الاستهلاكي والطلب على الاستثماري، وعلى فرض ثبات القدرة الانتاجية، فان حجم الدخل القومي يتوقف على الانفاق الكلي المتوقع على الاستهلاك والاستثمار.
فالنفقات الحكومية وحسب نوعيتها تشكل جزءا هاما من الطلب الفعلي وبسبب تدخل الدولة في الاقتصاد يزداد الطلب الفعلي وتوجد النفقات الحقيقية والتحويلية.
حيث تشكل النفقات الحقيقية بمقدارها طلبا على السلع والخدمات وبهذا ترفع الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي. اما النفقات التحويلية فتتوقف اثارها في الطلب الفعلي على كيفية تصرف المستفيدين منها ومدى استخدامهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار. النفقات الحكومية تؤثر في الطلب الفعلي بشكل ايجابي والذي بدوره يؤثر في زيادة حجم الناتج القومي وحجم التشغيل ويتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الانتاجي وهو ما تتميز به الدول المتقدمة عكس النامية التي جهازها الانتاجي يكون متخلف(محمد،٢٠١٠، ٢٩)

د- اثر النفقات الحكومية في قدرة الافراد على العمل والادخار والاستثمار

ممكن مساهمة النفقات الحكومية في زيادة قدرة الافراد على العمل عن طريق رفع الكفاءة المهنية وتكون النفقات نقدية وعينية.
فالشكل النقدي للنفقات الحكومية يستفيد منها الافراد مباشرة مثل الاجور والمرتبات والاعانات العائلية. اما النفقات العينية

تزيد من قدرة الافراد على العمل وثم زيادة دخولهم مما يؤدي الى زيادة الجزء المخصص للادخار كالخدمات الصحية والتعليمية والاسكانية(الخطيب وشامية،٢٠٠٧، ٩١) وان النفقات الحكومية على المرافق الحكومية العامة تعد ضرورية للإنتاج كالدفاع الخارجي والامن الداخلي, هذه المرافق تعد الظروف التي يتعذر بدونها الانتاج مثل الامن لتمكنهم من القيام بالنشاط الانتاجي فمن جهة ترفع من قدرة الافراد على الاستثمار والجهة الثانية ترفع من امكانات الافراد على الادخار بالمحصلة النهائية فان قدرة الافراد على العمل يرفع مستوى الادخار ومن ثم الاستثمار اذا وضعت هذه الاموال المدخرة في ايدي القطاع العام او الخاص التي تعمل في مجال الاستثمار.

٢- اثار النفقات الحكومية في الاستهلاك

ويقصد بها الزيادة الاولية في الطلب الاستهلاكي التي تقتطع مباشرة من النفقات الحكومية(الحسن وعبدالحسين،٢٠١٩، ١٥٥) اي التي لا تتم خلال دورة الدخل وتتوقف هذه الاثار على طبيعة النفقات الحكومية وتظهر اثار النفقات الحكومية في الاستهلاك من خلال:

- نفقات الاستهلاك الحكومي: قد تقوم الدولة بإنفاق الاموال على ادارتها للمرافق العامة. فقد تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات الدفاع والامن والعدالة.

وبذلك فان الدولة تكون مستهلكة عند الانفاق على اشباع تلك الحاجات العامة, والاستهلاك الحكومي قد يتم في شكل شراء سلع او مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة او تلزم الموظفين العموميين او عمال المرافق العامة.

- نفقات الاستهلاك المخصصة للدخول الموزعة: تمنح الدولة موظفيها وعمالها نفقات في صورة اجور و مرتبات ومكافآت للموظفين، ثمناً لما يقدمونه من اعمال هذا يعني ان الجزء الاكبر منها يذهب للاستهلاك من سلع وخدمات. وهذا الانفاق يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي فدخول الافراد تؤدي الى زيادة الافراد وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المطلوبة.

كما يؤثر الانفاق الذي تقوم به الدولة في صورة اعانات اجتماعية لصالح بعض الفئات او الطبقات الفقيرة مثل اعانات البطالة والعجز والشيخوخة او في صورة اعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات بغرض تخفيض اسعار المنتجات، حيث يؤثر هذا الانفاق الحكومي في الاستهلاك اذ يترتب عليه زيادة في الطلب ومن ثم زيادة الاستهلاك, ولابد للدولة ان تعمل على اتباع سياسة مالية معينة تناسب وضعها وذلك بتوجيه الانفاق الحكومي الوجهة التي تتوافق مع حالتها الاقتصادية والاجتماعية للتأثير على حجم الاستهلاك بما يتفق مع تلك الاوضاع.(سهام،٢٠١٥، ٢٥)

٣- اثار النفقات الحكومية في توزيع الدخل

يتأثر توزيع الدخل بالأنفاق الحكومي من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل. يشير الهيكل الى الكيفية التي يوزع بها الدخل بين الفئات المختلفة للمجتمع ويطلق عليه توزيع الدخل الشخصي وايضا كيفية توزيع الدخل الوطني بين عناصر الانتاج (رأس مال, التنظيم, العمل, الارض) ويسمى بالتوزيع الوطني للدخل، هذا يعني ان الانفاق الحكومي يؤثر على هيكل توزيع الدخل في مرحلتين الاولى مرحلة التوزيع الاولي للدخل اي توزيع الدخل بين الذين اسهموا فيه اي بين عناصر الانتاج، ومرحلة التوزيع النهائي ويسمى مرحلة اعادة التوزيع والتي تشهد ادخال تعديلات على التوزيع الاولي بمعنى توزيع الناتج او الدخل بين افراد المجتمع بصفتهم مستهلكين(ذياب،٢٠١٩، ٤٨) ويتم توضيح هذه الاثار من خلال طريقتين الاولى وهي تمتع الافراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الاغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الانفاق فتعتبر العملية نقلا للدخول من اصحاب الدخول الكبيرة الى اصحاب الدخول الصغيرة وهذا ما يعرف بالنفقات التحويلية الاجتماعية.

اما الطريقة الثانية فهي استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة وغيرها ولكي يحدث الاثر يستوجب ان تكون معظم الايرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لان نصيب الطبقات الغنية منها اكبر من الفقيرة ومن ثم يؤدي الى توزيع الدخل(نصيرة،٢٠١٦، ٢٠).

٤- اثار النفقات الحكومية في معدل النمو الاقتصادي

حيث يمكن ان يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الانفاق الاستثماري جراء الزيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم الاستثمار والعكس صحيح(بشير،٢٠١٦، ٧).

ثانيا: الاثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي

الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الحكومية تنشأ من خلال دورة الدخل وتعرف من الناحية الاقتصادية باثر المضاعف ويطلق عليه الاستهلاك المولد واثر المعجل ويطلق عليه الاستثمار المولد. ويمكن توضيح الية عمل اثر المضاعف والمعجل من خلال الشكل البياني

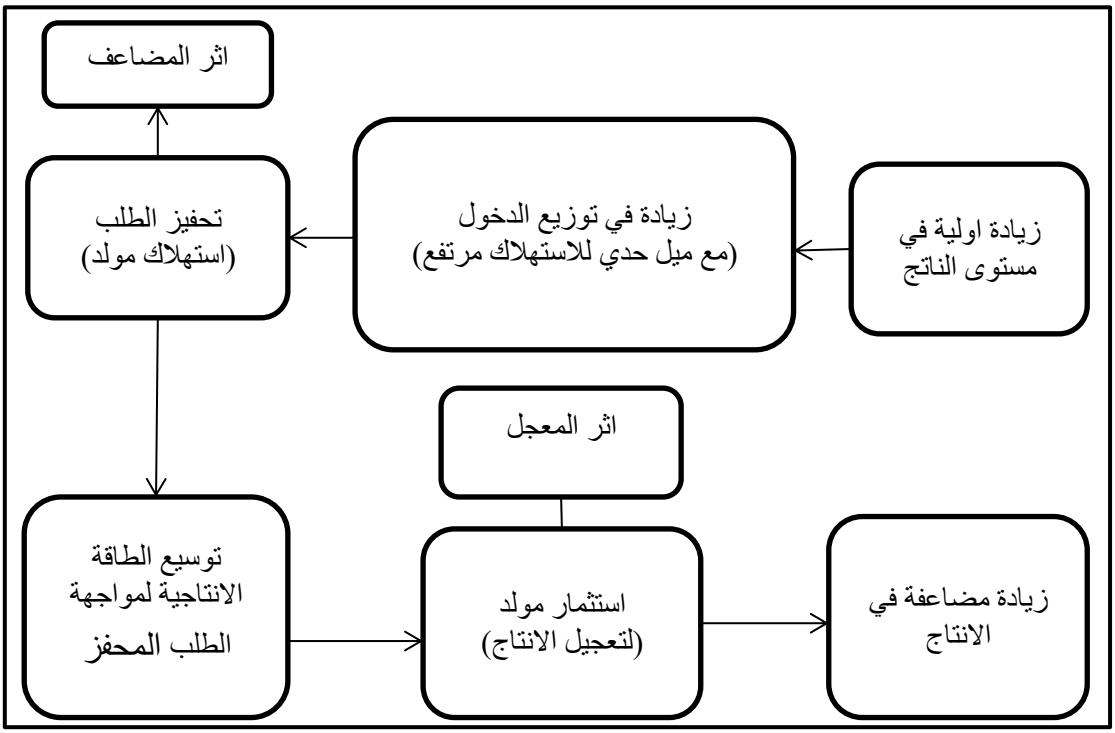

شكل (٢) الية عمل المضاعف والمعجل للإنفاق الحكومي

المصدر: نوزاد عبدالرحمن الهيتي، منجد عبداللطيف الخشالي، ٢٠٠٥، المدخل الحديث في المالية العامة، ط١، دار المناهج، عمان.

١- اثر المضاعف

ان فكرة المضـــاعف تعود للاقتصـــادي البريطـاني Richard Khan نُشـــرت في مقـالتـه لأول مرة "علاقة الاستثمار المنزلي بالبطالة" عام ١٩٣١ وطورها كينز. والتي تؤكد على التزام الحكومة بتوفير التجهيزات الاساسية كالصرف الصحي وتعبيد الطرق والكهرباء وغيرها من اجل مضـاعفة حجم التشـغيل, ويقصـد بالمضـاعف في التحليل الاقتصـــادي بانه المعامل العددي الذي يدل الى الزيادة في الدخل القومي المنبثق عن الزيادة في الانفاق واثر الانفاق الحكومي في الاســـتهلاك(محمد،٢٠١٠، ٣١) والفكر الاقتصادي الحديث يوسع نظرية المضاعف لتشمل الاستثمار والانفاق الحكومي والاستهلاك والتصدير.

ان فكرة المضـاعف مفادها انه عندما تزداد النفقات الحكومية فان جزء منها يوزع في شكل اجور ومرتبات وارباح وفوائد وهؤلاء يقومون بتخصـــيص جزء منـه لإنفـاقـه على انواع الاســـتهلاك المختلفة ويدخرون الباقي حســـب الميل الحدي للاسـتهلاك والادخار(ذياب،٢٠١٩، ٤٩) الدخول التي توجه للإنفاق على الاســـتهلاك تؤدي الى خلق دخول جديدة لفئات اخرى والجزء الموجه للادخار ينفق قسم منه للاستثمار وهذا يساهم في زيادة الدخل بنسبة مضاعفة.

٢- اثر المعجل

يقصد به في التحليل الاقتصادي بانه اثر الزيادة والانخفاض في الانفاق في حجم الاستثمار حيث ان الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمعجل(ناشد،٢٠٠٣، ٨١) زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يكون بسبب زيادة الدخول وهذا يدعو المنتجين الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبزيادة الاستثمار يزداد مستوى الدخل القومي وهنا يحدث تفاعل بين المعجل والمضاعف وبالتالي تحدث اثار تراكمية في كل من الانتاج والاستثمار والاستهلاك والدخل على شرط وجود جهاز انتاجي مرن يستجيب للزيادة في الانفاق بزيادة الانتاج(محمد،٢٠١٠، ٣٣).

المبحث الثاني: توصيف الانموذج والطرق القياسية المستخدمة

وصف متغيرات الدراسة

اشتمل البحث على ثمانية متغيرات، سبعة متغيرات مفسرة (مستقلة)، ومتغير معتمد (تابع)، وكما هو موضح في الجدول ادناه، وتم استخدام البرمجيتين الجاهزتين (EViews V10) و (SPSS V26) في ايجاد المؤشرات الاحصائية وتحليل علاقة الارتباط والاثر بين متغيرات البحث

الجدول (١) وصف متغيرات الدراسة

ت	رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
١-	X1	معدل التضخم	متغيرات مفسرة
٢-	X2	سعر الصرف	
٣-	X3	اجمالي تكوين راس المال الثابت	
٤-	X4	الدين العام	
٥-	X5	الايرادات العامة	
٦-	X6	عدد السكان	

-٧	X7	اجمالي نمو الناتج المحلي	
-٨	Y	الانفاق الحكومي	متغير معتمد

تقدير وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حجم الانفاق الحكومي في ماليزيا

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية، تقع جنوب شرق آسيا، تبلغ مساحتها ٨٤٥٣٢٩ كيلو متر مربع. بلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ٢٠٢٢ (٣٣٨٧١٤٣١) مليون نسمة، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وفق تقديرات عام ٢٠٢٠ (٨٥٥,٦) مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وفق تقديرات ٢٠٢٠ (٢٦٤٠٠) دولار. وهي تعد من البلدان النامية ذات دخل متوسط اعلى، حسب تصنيف البنك الدولي للدخل(World Bank,2021) تحاول ماليزيا تحقيق وضع الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٠ والمضي في سلسلة الانتاج ذات القيمة المضافة من خلال جذب الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة والصناعات والخدمات القائمة على المعرفة؛ تمتلك ماليزيا سوق اقتصادي صناعي حديث ومفتوح نسبيا و ذو توجه دولي.

في عام ١٩٩٠ كان الانفاق الحكومي الماليزي (٩٧,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي، ولم يكن هذا الانفاق مستقرا طيلة فترة الدراسة وأيضا التغير بالزيادة أو النقصان لم يكن كبيرا حتى عام ١٩٩٨ حيث انخفض ليكون (٧٨,١٪) من الناتج المحلي الاجمالي؛ بسبب تأثر ماليزيا بالأزمة المالية الاسيوية(هي فترة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا في عام ١٩٩٧ وتسببت بمخاوف من تحولها الى ازمة عالمية) و في عام ٢٠٠٨ تأثرت ماليزيا كباقي دول العالم بالأزمة العالمية و التي كانت من أعنف الأزمات الاقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير، حيث انخفض انفاقها ليبلغ(٧٧,٧) (واعتبارا من عام ٢٠٠٩ كان ٢٢٪ من النفقات الحكومية عبارة عن اعانات مع دعم البنزين وحده بنسبة ١٢٪) وارتفع الانفاق في عام ٢٠١٠ (٨٤,١٪) واستمر في الارتفاع ليبلغ في عام ٢٠١٥ (٩٢,٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي، من ٢٠١٦-٢٠٢٠ كان الانفاق مستقرا تقريبا.

معدلات التضخم كانت مقبولة وتقترب من المعايير الدولية فكانت في عام ١٩٩٠ (٢,٦)، أدنى قيمة للتضخم كان في عام ٢٠٠٩ حيث إنه بلغ (٠,٦).

قبل الأزمة العالمية الآسيوية ١٩٩٧ كان الرينغيت الماليزي عملة دولية، ويتم تداولها بحرية في جميع انحاء العالم. قبل الازمة كان سعر صرف الرينغيت (٢,٧) مقابل الدولار، وبسبب أنشطة المضاربة انخفض الى (٣,٩) في عام ١٩٩٨، واستمر سعر صرف الرينغيت ثابتا خلال الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٥ حيث انه في عام ٢٠٠٥ تم التخلي عن سعر الصرف الثابت واعتماد سعر الصرف العائم، وصل لأدنى مستوى له خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ (٣,١) رينغيت مقابل الدولار. وفي العام ٢٠١٤ طبقت الحكومة الماليزية نظام التعويم المدار. وواصل الارتفاع حتى وصل الى (٤,٢) في عام ٢٠٢٠.

فضلا عن انخفاض في اجمالي تكوين راس المال الثابت كونها ماليزيا احدى الدول الاسيوية التي تأثرت ولو بدرجة اقل من باقي الدولة الاسيوية بالأزمة الاسيوية ١٩٩٧ مما تسبب في تدني تكوين رأس المال الثابت بعد عام ١٩٩٧ لتصبح ادنى قيمة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٢٠ وبنسبة (٢٠,٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

سعت ماليزيا لتخفيض ديونها التي بلغت في عام ١٩٩٠ (٧٤,١٪) من الناتج المحلي الاجمالي، وانخفضت بشكل كبير في عام ١٩٩٥ لتصبح(٣٨,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي، واستمرت الديون بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٣ لترتفع وتبلغ (٤١,٤٪). وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ لم تتجاوز الديون الحكومية ٥٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي. حيث إن هذه الأرقام لا تشمل الديون الصادرة عن المؤسسات العامة غير المالية و المضمونة من قبل الحكومة الفيدرالية.

تعتمد ماليزيا وبشكل كبير في ايراداتها على الصادرات النفطية، فكانت نسب الايرادات خلال فترة الدراسة متدنية بالمقارنة مع نفقاتها، ضاعفت الحكومة جهودها لزيادة الايرادات العامة وذلك بإدخال ضريبة الخدمات والمبيعات وبمعدل ٦٪ لتقليل العجز ولسداد الديون الفيدرالية. بلغت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (٢٠,٣٢) في عام ٢٠٢٠ وهي نسبة متدنية بسبب الاغلاق العالمي و الأزمة التي تعرض لها العالم.

تتميز ماليزيا بإنتاجيه ايادي عاملة، كان عدد سكانها ١٨ مليون نسمة خلال السنة الأولى من الدراسة ليزداد ب١٤ مليون في عام ٢٠٢٠ ويبلغ ٣٢,٤ مليون نسمة وهذه الزيادة في السكان تسبب زيادة في الانفاق الحكومي.

معدلات النمو في ماليزيا كانت عالية ومستدامة حتى عام ١٩٩٧ لتنخفض وتبلغ (٧,٣) وفي عام١٩٩٨ ليحدث انكماشا في الاقتصاد ويحدث الانكماش عندما يكون مستوى الطلب الكلي أدنى من مستوى العرض الكلي وكان النمو سالبا وبلغ(-٧,٤) ، ليعود النمو ويرتفع مع تذبذبه لينخفض في العام ٢٠٠٩ (-١,٥)، وفي عام ٢٠٢٠ تسارع انكماش الاقتصاد الماليزي بسبب فيروس كوفيد١٩ ليسجل أسوأ اداء سنوي منذ الأزمة المالية الآسيوية١٩٩٧ و هو اسوأ اداء منذ العام ١٩٩٨.

التقدير والتحليل في دولة ماليزيا

- **اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة**

رسم السلسلة لكل متغير واختبار جذر الوحدة:

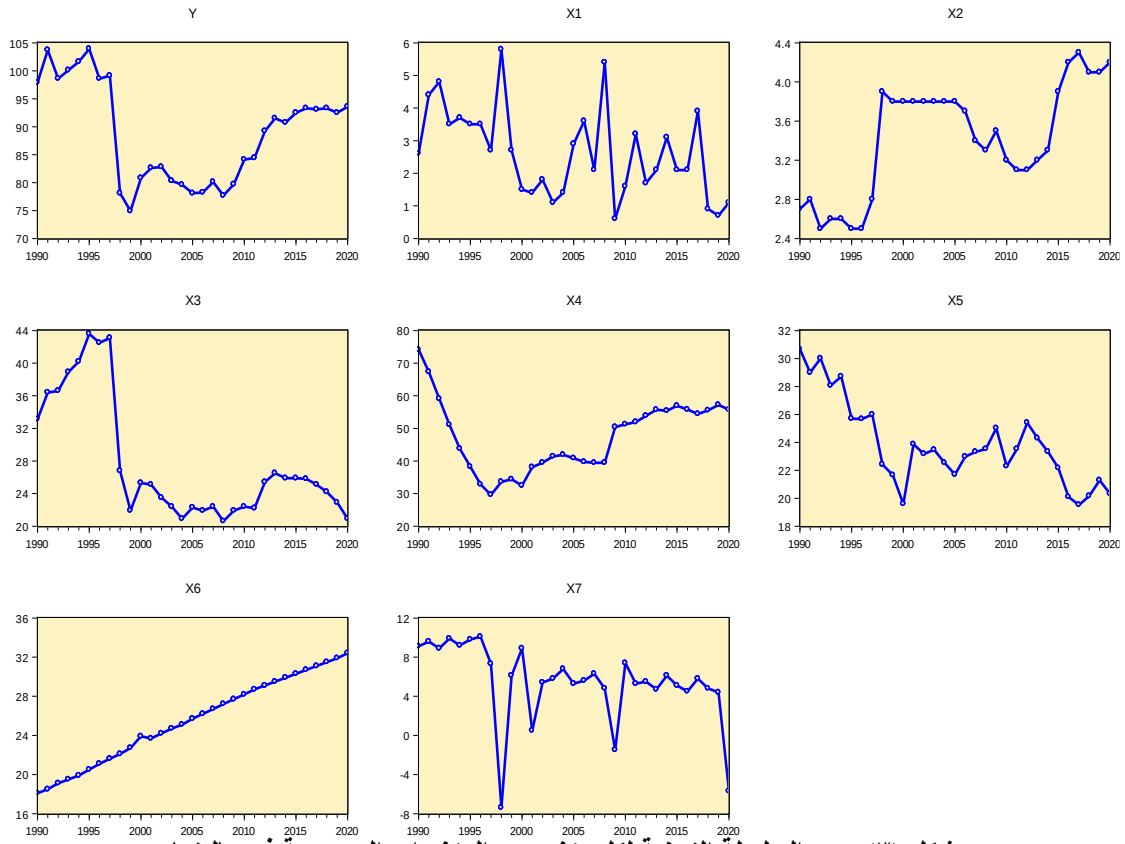

شكل (٣) رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة في ماليزيا

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من ملاحظة نتائج رسم سلسلة كل متغير من المتغيرات المدروسة نجد ان بعض المتغيرات غير مستقرة وذلك لوجود اتجاه عام فيها، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال اخذ أحد مؤشراته والمتمثلة بمؤشر [Augmented Dickey-Fuller] وقيمته المعنوية (P-value) المناظرة له، اذ ان الفرضية المستخدمة في الاختبار هي:

فرضية العدم : السلسلة الزمنية غير مستقرة .

الفرضية البديلة : السلسلة الزمنية مستقرة.

وفي حال أثبت الاختبار ان المتغير غير مستقر نقوم بأخذ الفرق الأول ومن ثم نعيد عملية اختبار استقراريته مرة ثانية للتأكد من استقراريته، ونتائج الاختبار هي كما مبينة في الجدول الاتي:

الجدول (٢) فحص جذر الوحدة عند المستوى للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في ماليزيا

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant	t-Statistic	-1.595	-4.170	-1.247	-1.229	-2.595	-2.303	-1.636	-3.123
	p-value	٠,٤٧٢	٠,٠٠٢٩	٠,٦٤٠	٠,٦٤٨	٠,١٠٥	٠,١٧٧	٠,٤٥١	0.034
Decision		no	***	no	no	no	no	no	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.358	-5.301	-1.728	-1.759	-4.411	-2.653	-1.978	-3.924
	p-value	٠,٨٥٢	٠,٠٠٠٩	٠,٧١٣	٠,٦٩٩	0.007	٠,٢٦١	٠,٥٨٨	٠,٠٢٣
Decision		no	no	no	no	***	no	no	**
Non	t-Statistic	-0.318	-1.459	0.790	-0.928	-1.350	-1.412	11.213	-2.295
	p-value	٠,٥٦١	٠,١٣١	٠,٨٧٨	٠,٣٠٦	٠,١٦٠	٠,١٤٣	١,٠٠٠	٠,٠٢٣
Decision		no	no	no	no	no	no	no	**
Note : (***) significant at the level 1% , (**) significant at the level 5%, and (No) not									

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من نتائج الجدول (٢) والمتضمن اختبار(Augmented Dickey-Fuller) لاستقرارية السلسلة الزمنية نجد ان كل من المتغيرات (Y) (X2)،(X3)،(X4)،(X5)،(X6) جميعها غير مستقرة وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) والتي ظهرت قيمها اكبر من (٠,٠٥)، واستناداً الى النتيجة اعلاه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بان السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات السابقة ويجب اخذ الفرق الاول او الثاني للوصول الى الاستقرارية، اما بالنسبة للمتغيرات (X1) و(X7) فقد ظهرت انها مستقرة في المستوى وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية الى (٠,٠٠٢)، (٠,٠٣٤) على التوالي وهي اقل من (٠,٠٥).

– **فحص الاستقرارية بعد اخذ الفرق الاول**

الجدول (٣) اختبار جذر الوحدة للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في ماليزيا بعد اخذ الفرق الاول

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الاول									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant & Trend	t-Statistic	٣,٥٠٧-	-	-4.376	-3.641	-3.028	-6.836	-7.418	-
	p-value	٠,٠١٥	-	٠,٠٠١٨	٠,٠١١	٠,٠٤٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	-
Decision		***	-	**	***	**	***	***	-
Note : (***) significant at the level 1% , (**) significant at the level 5%, and (No) not									

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من نتائج الجدول (٣) نجد ان جميع المتغيرات التي كانت غير المستقرة اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) والتي ظهرت جميعها اقل من (٠,٠٥).

١. نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة(المبطئة) (ARDL)

وبالنظر الى نتائج التقدير الواردة في الجدول ادناه يتضح لنا ما يلي:

١. من خلال قيمة F-Statistic ودرجة احتماليتها المساوية (٠,٠٠) يتضح معنوية الانموذج ككل، وذلك يعني جودة الانموذج القياسي المستخدم.

٢. بلغت قيمة $\overline{R^2}$ (٠,٨٨) مما يعني ان المتغيرات المفسرة او التوضيحية قيد الدراسة توضح التغير في الانفاق العام بمقدار (٨٨٪)، وان (١٢٪) من التأثيرات تعود لمتغيرات اخرى خارج الانموذج.

٣. القيمة الاحصائية لاختبارD.W بلغت(٣,٠٩٨) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه سنقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة.

الجدول (٤) : نموذج (ARDL) لدولة ماليزيا

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 05/26/22 Time: 00:03				
Sample (adjusted): 1992 2020				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X3 X2 X4 X5 X6 X7				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 2187				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 0, 2, 2, 2, 2)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1537	1.557623	0.221831	0.345529	Y(-1)
0.1365	-1.634902	0.304385	-0.497639	X1
0.6299	-0.498774	0.472138	-0.235490	X1(-1)
0.2682	1.180021	0.223943	0.264257	X1(-2)
0.0000	9.658705	0.140142	1.353590	X3

0.1510	-1.569505	0.307268	-0.482258	X3(-1)
0.7929	-0.270507	1.531988	-0.414414	X2
0.2050	-1.366299	0.169474	-0.231552	X4
0.7636	0.310092	0.336813	0.104443	X4(-1)
0.3078	1.080974	0.267156	0.288788	X4(-2)
0.8934	-0.137808	0.342738	-0.047232	X5
0.8988	0.130785	0.269649	0.035266	X5(-1)
0.2227	-1.309682	0.215150	-0.281778	X5(-2)
0.0291	-2.593252	2.369907	-6.145766	X6
0.2033	1.371921	2.270529	3.114986	X6(-1)
0.1372	1.631699	2.140859	3.493238	X6(-2)
0.0300	-2.573985	0.106261	-0.273514	X7
0.0588	-2.162433	0.191224	-0.413510	X7(-1)
0.0236	-2.719510	0.124089	-0.337460	X7(-2)
0.1545	1.554270	22.24245	34.57077	C
88.03448	Mean dependent var		٠,٩٣٢٤١٤	R-squared
8.606944	S.D. dependent var		0.٨٨٠٥١٤	Adjusted R-squared
2.921417	Akaike info criterion		0.939085	S.E. of regression
3.864380	Schwarz criterion		7.936925	Sum squared resid
3.216742	Hannan-Quinn criter.		-22.36055	Log likelihood
3.098586	Durbin-Watson stat		123.3183	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

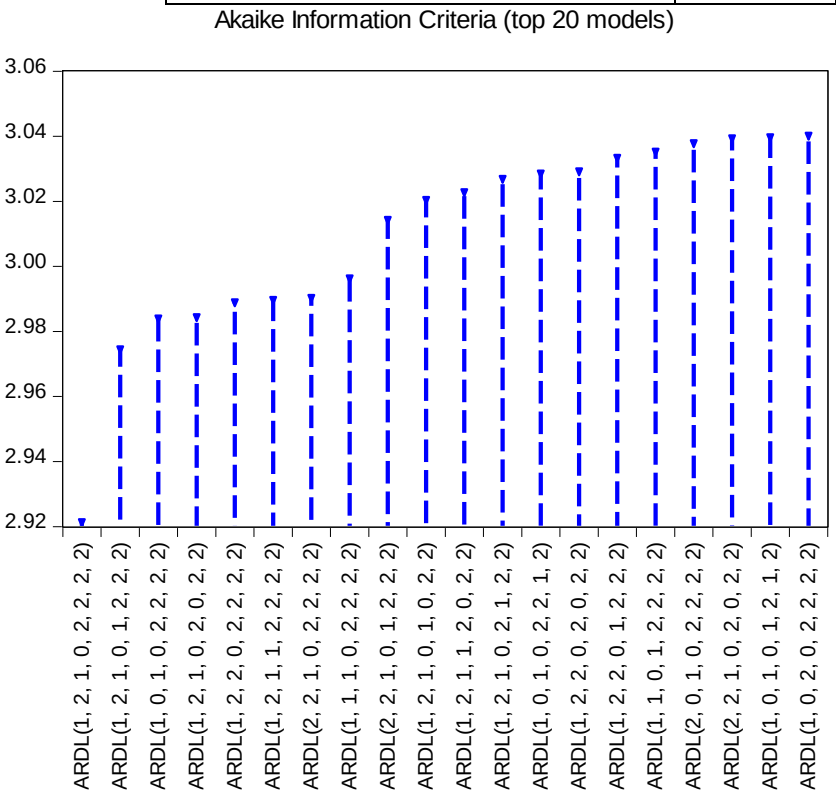

شكل(٤) نتائج معيار اكاكي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير نتائج الجدول (٤) والشكل انفاً الى كل مما يلي:

١- ان النموذج الامثل لدارسة علاقة الاجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد هو النموذج: Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 0, 2, 2, 2) وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria) اذ ان النموذج الامثل امتلك اقل

قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (2.921) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (١) للمتغير المعتمد والمتغير المفسر (X2)، وابطاء بعدد (٢) للمتغيرات المفسرة (X1 , X4 , X5 , X6 , X7) على التوالي، اما المتغير (X3) لم يمتلك اي درجة ابطاء.

٢- هناك اثر معنوي على المدى القصير لبعض المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، وهي (X3,X6,X7) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمتها اقل من (٠,٠٥).

٣- من خلال قيمة معامل التحديد المصحح يتبين لدينا ان (٨٨%) من التغيرات الحاصلة غي المتغير المعتمد سببها المتغيرات المفسرة مع ابطاءاتها.

التحقق من وجود علاقة طويلة الاجل

الخطوة الاولى: لغرض وجود علاقة طويلة الاجل يجب ان يتحقق شرط اساس وهو ان تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ (Error Correction form) ذات اشارة سالبة وبقيمة معنوية، ونتائج هذه الخطوة هي كما موضح في الجدول الاتي:

الجدول (٥) : قيمة معامل تصحيح الخطأ

Error Correction form		
Coin Eq(-1)	Value	P-value
	-0.654	٠,٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

تؤشر نتائج الجدول (٥) الى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (-0.654) وهذه القيمة معنوية استنادا الى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥)، اي ان الشرط الاول قد تحقق، علما ان هذه القيمة تشير الى انه ٦٥٪ من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من اجل العودة الى الوضع التوازني في طويل الاجل.

الخطوة الثانية : اختبار تشخيص المعلمات ذات الاجل الطويل.

تتمثل عملية تشخيص معلمات الاجل الطويل في نقطتين هما :

١. اجراء اختبار (Wald) حيث يتم من خلاله اختبار معلمات المتغيرات ذات الاجل الطويل والتي تتمثل بمعلمات المتغيرات ذات الابطاء(التأخير) الاول (-1).

$$Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*X1 + C(3)*X1(-1) + C(4)*X1(-2) + C(5)*X2 + C(6)*X3 + C(7)*X3(-1) + C(8)*X4 + C(9)*X4(-1) + C(10)*X4(-2) + C(11)*X5 + C(12)*X5(-1) + C(13)*X5(-2) + C(14)*X6 + C(15)*X6(-1) + C(16)*X6(-2) + C(17)*X7 + C(18)*X7(-1) + C(19)*X7(-2) + C(20)$$

حيث ان الفرضية الاحصائية المستخدمة هي:

H0:C(1)= C(٣)= C(7)= C(٩)= C(12)= C(15)= C(18)= 0

H1:At least one of them ≠ 0

الجدول (٦) :اختبار (Wald) لفحص معنوية معلمات المتغيرات ذات الاجل الطويل

Wald Test			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.045	(7, 9)	2.421	F-statistic
0.0023	7	19.369	Chi-square
Null Hypothesis: C(1)= C(4)= C(7)= C(10)= C(13)= C(16)=C(20)= 0			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من نتائج الجدول (٦) نجد ان القيمة الاحتمالية المرافقة لأحصاءتي (F-statistic) و(Chi-square) قد بلغت (0.045) و(٠,٠١٣) على التوالي وكلاهما اقل من (٠,٠٥) لذا وبناءاً على هذه النتيجة سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود على الاقل تأثير معنوي طويل الاجل لمتغير من المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، وسيتم الحكم بشكل اكيد على معنوية الاجل الطويل من خلال الاختبار القادم.

١. اجراء اختبار (Bound) للتأكيد على معنوية التأثير طويل الاجل .

الجدول (٧) :اختبار (Bound) للتأكيد على معنوية التأثير طويل الاجل

Null Hypothesis: No levels relationship				
U- Bound	L-Bound	α	Value	Test Statistic
2.89	1.92	0.10	5.074	F-Bounds Test
3.21	2.17	0.05	7	k
3.51	2.43	0.025		
3.9	2.73	0.01		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من ملاحظة النتائج في الجدول (٧) نجد ان قيمة الاحصاءة الخاصة باختبار (F-Bounds Test) بلغت قيمتها (5.074) وهذه القيمة اكبر من الحد الاعلى (U-Bound) لكافة مستويات المعنوية (α)، وهذا دليل على ان هناك تأثير طويل الاجل يمتد من المتغيرات المفسرة الى المتغير المعتمد.

الخطوة الثالثة: اختبار معنوية الاثر طويل الاجل لكل من المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، الجدول (٨) يمثل نتائج اختبار (ARDL) لعلاقة الاثر طويلة الاجل، بالاضافة الى معادلة الاجل الطويل وكما هو موضح في النتائج الاتية:

الجدول (٨): نتائج اختبار (ARDL) لعلاقة الاثر طويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4695	-0.755054	0.948824	-0.716413	X1
0.7900	-0.274385	2.307720	-0.633205	X2
0.0000	9.002247	0.147891	1.331352	X3
0.0459	2.314146	0.106751	0.247038	X4
0.5046	-0.694973	0.645818	-0.448826	X5
0.0494	2.156642	0.327646	0.706614	X6
0.0423	-2.363774	0.662230	-1.565362	X7
0.0936	1.874934	28.17296	52.82244	C
EC = Y - (-0.7164*X1 -0.6332*X2 + 1.3314*X3 + 0.2470*X4 -0.4488*X5 + 0.7066*X6 - 1.5654*X7 + 52.8224)				
معادلة الاجل الطويل				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من نتائج الجدول (٨) نجد ان هناك علاقة اثر طويلة الاجل للمتغيرات المفسرة (X3)، (X4) ، (X6) و (X7) على التوالي في المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) المرافقة لها والتي ظهرت مساوية جميعها اقل من (٠,٠٥)، اما بالنسبة لبقية المتغيرات فلا يوجد لها بينها وبين المتغير المعتمد علاقة طويلة الاجل وذلك بدلالة القيم الاحتمالية والتي ظهرت جميعها اكبر من (٠,٠٥).

من نتائج الجدول اعلاه يظهر لنا الاتي:

١. اجمالي تكوين رأس المال الثابت: هناك تاثير معنوي طردي لاجمالي تكوين رأس المال الثابت في الانفاق الحكومي في الاجل الطويل وعند مستوى معنوية(٥٪)، فعند زيادة نسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي ب(١٪) فان ذلك يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(١,٣٣٪) في الاجل الطويل.
٢. الدين العام: هناك تأثير معنوي طردي للدين العام في الانفاق الحكومي في الاجل الطويل وعند مستوى معنوية(٥٪)، فعند زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ب(١٪) فان ذلك يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ب(٠,٢٥٪) في الاجل الطويل.
٣. عدد السكان: هناك تاثير معنوي طردي لعدد السكان في الانفاق الحكومي في الاجل الطويل وعند مستوى معنوية (٥٪)، فعند زيادة عدد السكان ب(١٪) فان ذلك يؤدي الى زيادة نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ب(٠,٧١٪) في الاجل الطويل.
٤. نمو اجمالي الناتج المحلي: هناك تأثير معنوي عكسي لنمو اجمالي الناتج المحلي في الانفاق الحكومي في الاجل الطويل وعند مستوى معنوية(٥٪) فعندما يزداد نمو اجمالي الناتج المحلي ب(١٪) يقل الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ب(-١,٥٧٪) في الاجل الطويل.
٥. اتضح من خلال تحليل الانموذج القياسي عدم معنوية المتغيرات(معدل التضخم، سعر الصرف الاسمي، الايرادات العامة).

الخطوة الرابعة : فحص استقرارية المعلمات في الاجل الطويل

في هذه الخطوة سيتم اختبار استقرارية معلمات المتغيرات المفسرة في الاجل الطويل اي اننا نضمن عدم تغيرها عبر الزمن، والاختبار المناسب لهذا الامر هو اختبار الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة، وكما هو موضح في الشكل الاتي:

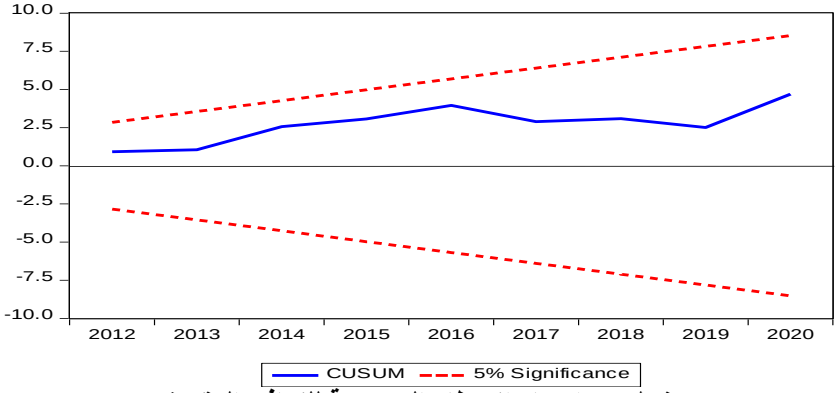

شكل(٥) اختبار الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يتبين من خلال الشكل انفا ان المعلمات المقدرة في نموذج الاجل الطويل، مستقرة عبر الزمن وذلك لان الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة والمتمثلة بالخط الازرق تقع بين خطي حدود الثقة المتمثلين بالخط الاحمر ، اي انه وبتقادم الزمن فان النموذج بمعلماته يبقى نفسه لا يتغير.

النتائج

أ- نلاحظ العلاقة المعنوية الطردية بين الانفاق الحكومي مع المتغيرات كل من (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام، عدد السكان) بالنسبة لاجمالي تكوين رأس المال الثابت فان هذه النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية، اما المتغيرين الدين العام وعدد السكان فجاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية، كلما زاد الدين العام يزداد الانفاق الحكومي وكذلك الحال بالنسبة لعدد السكان.

ب- هناك علاقة عكسية معنوية بين الانفاق الحكومي ونمو اجمالي الناتج المحلي، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة تبادلية بين المتغير التابع والمستقل.

ت- ومن خلال تحليل الانموذج القياسي اتضح عدم معنوية كل من المتغيرات (معدل التضخم، سعر الصرف الاسمي، الايرادات العامة).

المقترحات

١. بما انه ظهر من خلال النتائج معنوية وايجابية العلاقة بين الانفاق الحكومي و اجمالي تكوين رأس المال الثابت، هذا يعني زيادة الاستثمارات تسهم في تعزيز المركز المالي للحكومة.

٢. ان تخفيض معدلات الانفاق الحكومي تعد من الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية وضمان الاستقرار للاقتصاد الكلي وبما ان زيادة نسب الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة معدلات الانفاق الحكومي في دولة ماليزيا يجب على البلد اتباع سياسة مالية إنفاقيه للحفاظ على مستويات الانفاق عند حدود مقبولة.

٣. ان زيادة عدد السكان او انخفاضه مرتبط بعوامل ديموغرافية، ففي ماليزيا عليها ان تنتهج سياسات لتحديد النسل او سياسات مماثلة لتقليل معدلات الانفاق، اما اذا كانت الزيادة في السكان مقبولة وتتناسب مع حجم الايرادات العامة التي من خلالها يمول الانفاق الحكومي بمعدلات مقبولة والتي لا تؤدي الى عجز في الموازنة فانه يجدر بهذه البلدان الاستمرار باتباع السياسة الحالية.

قائمة المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

اولا: الكتب

١. طارق الحاج، المالية العامة، ط١، عمان، الاردن، دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٢. عادل احمد حشيش، اصول الفن المالي للاقتصاد العام، ط١، مصر، دار المعرفة للنشر، ١٩٩٦.
٣. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط١،عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
٤. خالد شحادةالخطيب واحمد زهيرشامية، اسس المالية العامة، ط٢، الاردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧.
٥. وليد عبدالحميدعايب، مبادئ الاقتصاد الكلي (الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي) دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط١، بيروت، لبنان، دار المنهل للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠١٠.
٦. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط١، بغداد، العراق، دار دجلة، ٢٠١١.
٧. سعيد عبدالعزيزعثمان، المالية العامة، بيروت، الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٨.
٨. عادل فليح العلي، مالية الدولة، عمان، الاردن، دار زهران للطبع والتوزيع، ٢٠٠٨.
٩. عبدالمجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط٣، بن عنكون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٥.
١٠. سليمان احمداللوزي وعلي محمد خليل، المالية الحكومية، ط١، عمان، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع،٢٠١٣.
١١. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠٣.
١٢. نوزاد عبدالرحمن الهيتي ومنجد عبداللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، ط١، عمان، دار المناهج، ٢٠٠٥.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. بشير، خميرة، ٢٠١٦، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الطور الثاني، ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة، العلوم الاقتصادية، التخصص: اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
٢. حسين، ابراهيم محمد، ٢٠٠٦، اتجاهات الانفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٣. الدعمي، زينب جبار عبدالحسين، ٢٠١٨، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
٤. ذياب، عبدالرحمان، ٢٠١٩، ترشيد الانفاق العام و دوره في معالجة عجز الموازنة العامة دراسة مقارنة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماستر في العلوم الاسلامية- تخصص: معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه اخضر- الوادي، معهد العلوم الاسلامية، قسم الشريعة.
٥. الرشيد، نوره عبدالرحمن،٢٠١٠، الانفاق الحكومي واثره على النمو الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك سعود، السعودية.
٦. زيتوني، عبدالقادر،٢٠١٠، محددات ادخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.
٧. سهام، محروق، ٢٠١٥، طرق وآليات ترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة حالة الجزائر (٢٠٠١-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، تخصص مالية وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة.
٨. قاقيش، عوني فريد موسى، ٢٠٠٥، اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل وبعد برامج التصحيح الاقتصادي (١٩٧٦-٢٠٠١)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.
٩. كاظم، دنيا نوزاد، ٢٠٢١، قياس اثر الانفاق الحكومي في الاداء الاقتصادي لبلدان مختارة مع الاشارة للعراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق.
١٠. محمد، بن عزة، ٢٠١٠، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
١١. موراد، تهتان وجلول، شويرب، ٢٠١٤، محددات الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المديه، الجزائر.
١٢. نصيرة، لوني، ٢٠١٦، محاضرات في المالية العامة، الادارة والاقتصاد، علوم المالية ومصرفية، كلية العلوم والحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.
١٣. يرقي، جمال، ٢٠٠٢، اساسيات في المالية الحكومية واشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

ثالثا: البحوث والدوريات

١. برحومة، سارة وبلعباس رابح، ٢٠١٩، اثر الانفاق الحكومي على التضخم- دراسة قياسية لدول شمال افريقيا للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، مجلة الباحث، ١٩(٠١).
٢. البلداوي، رأفت نبيل اسماعيل واسماعيل، هيثم عبدالخالق، ٢٠١٩، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والانفاق الحكومي في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠١٧)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشرة، العدد واحد وستون.
٣. بن سليمان، محمد وعرابي، محمد، ٢٠٢٠، قياس اثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد(٠٣)، العدد(٠٤)، ص٥٢-٧١.
٤. الحسن، ايهاب عبدالسلام وعبدالحسين، زهراء علي، ٢٠١٩، اثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في العراق للفترة (١٩٩٨-٢٠١٧)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد١١، العدد٤، ص١٥٠-١٧٢.
٥. خالد، بن جلول وعبدالقادر، فلفول، ٢٠١٨، دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد(٠٠).
٦. الدليمي، علي احمد درج والدليمي، سعد عبدالكريم حماد فرحان، ٢٠١٧، دور الانفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٧.
٧. شحاته، عبدالله، ٢٠٠٩، الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق الحكومي، مؤتمر دولي حول اولويات الانفاق الحكومي في مصر والدول العربية، جامعة القاهرة، مصر.

ثانيا: المصادر الاجنبية

B: Books

1. McConnell,Campbell R and Brue, Stanly L, 2005, Macroeconomics (principles, problems and policies), sixteenth edition, Mc Graw- Hill, Americas
2. Tucker, Trivin B, 2010, Macroeconomics For Today, Seventh Edition, Copyright Cangage Learning, Canada.

ملحق(١)

السنوات	الانفاق الحكومي/GDP%	معدل التضخم	سعر الصرف الاسمي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت/GDP%	الدين العام/ GDP	الايرادات العامة/ GDP	عدد السكان	نمو اجمالي الناتج المحلي
	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
١٩٩٠	٩٧,٩	٢,٦	٢,٧	٣٣,١	٧٤,١	٣٠,٧	١٨,١	٩,١
١٩٩١	١٠٣,٧	٤,٤	٢,٨	٣٦,٤	٦٧,٣	٢٨,٩	١٨,٥	٩,٦
١٩٩٢	٩٨,٦	٤,٨	٢,٥	٣٦,٦	٥٩,١	٣٠,٠	١٩,١	٨,٩
١٩٩٣	١٠٠,١	٣,٥	٢,٦	٣٨,٩	٥١,١	٢٨,١	١٩,٥	٩,٩
١٩٩٤	١٠١,٦	٣,٧	٢,٦	٤٠,٢	٤٣,٧	٢٨,٧	١٩,٩	٩,٢
١٩٩٥	١٠٣,٩	٣,٥	٢,٥	٤٣,٦	٣٨,٢	٢٥,٧	٢٠,٥	٩,٨
١٩٩٦	٩٨,٦	٣,٥	٢,٥	٤٢,٥	٣٢,٨	٢٥,٧	٢١,١	١٠,١
١٩٩٧	٩٩,١	٢,٧	٢,٨	٤٣,١	٢٩,٦	٢٦,٠	٢١,٦	٧,٣
١٩٩٨	٧٨,١	٥,٨	٣,٩	٢٦,٨	٣٣,٦	٢٢,٤	٢٢,١	٧,٤-
١٩٩٩	٧٤,٩	٢,٧	٣,٨	٢١,٩	٣٤,٤	٢١,٦	٢٢,٧	٦,١
٢٠٠٠	٨٠,٨	١,٥	٣,٨	٢٥,٣	٣٢,٥	١٩,٦	٢٣,٩	٨,٩
٢٠٠١	٨٢,٦	١,٤	٣,٨	٢٥,١	٣٨,١	٢٣,٩	٢٣,٧	٠,٥
٢٠٠٢	٨٢,٨	١,٨	٣,٨	٢٣,٥	٣٩,٥	٢٣,٢	٢٤,٢	٥,٤
٢٠٠٣	٨٠,٣	١,١	٣,٨	٢٢,٤	٤١,٤	٢٣,٥	٢٤,٢	٥,٨
٢٠٠٤	٧٩,٦	١,٤	٣,٨	٢٠,٩	٤١,٩	٢٢,٥	٢٥,١	٦,٨
٢٠٠٥	٧٨,١	٢,٩	٣,٨	٢٢,٣	٤٠,٨	٢١,٧	٢٥,٧	٥,٣
٢٠٠٦	٧٨,٢	٣,٦	٣,٧	٢١,٩	٣٩,٧	٢٢,٩	٢٦,٢	٥,٦
٢٠٠٧	٨٠,١	٢,١	٣,٤	٢٢,٤	٣٩,٤	٢٣,٣	٢٦,٧	٦,٣
٢٠٠٨	٧٧,٧	٥,٤	٣,٣	٢٠,٦	٣٩,٤	٢٣,٥	٢٧,٢	٤,٨
٢٠٠٩	٧٩,٧	٠,٦	٣,٥	٢١,٩	٥٠,٤	٢٥,٠	٢٧,٧	١,٥-
٢٠١٠	٨٤,١	١,٦	٣,٢	٢٢,٤	٥١,٢	٢٢,٣	٢٨,٢	٧,٤
٢٠١١	٨٤,٤	٣,٢	٣,١	٢٢,٢	٥١,٩	٢٣,٥	٢٨,٧	٥,٣
٢٠١٢	٨٩,٢	١,٧	٣,١	٢٥,٤	٥٣,٨	٢٥,٤	٢٩,١	٥,٥
٢٠١٣	٩١,٥	٢,١	٣,٢	٢٦,٥	٥٥,٧	٢٤,٣	٢٩,٥	٤,٧
٢٠١٤	٩٠,٧	٣,١	٣,٣	٢٥,٩	٥٥,٤	٢٣,٣	٢٩,٩	٦,١
٢٠١٥	٩٢,٥	٢,١	٣,٩	٢٥,٩	٥٦,٩	٢٢,٢	٣٠,٣	٥,١
٢٠١٦	٩٣,٣	٢,١	٤,٢	٢٥,٨	٥٥,٨	٢٠,١	٣٠,٧	٤,٥
٢٠١٧	٩٣,١	٣,٩	٤,٣	٢٥,١	٥٤,٤	١٩,٥	٣١,١	٥,٨
٢٠١٨	٩٣,٣	٠,٩	٤,١	٢٤,٢	٥٥,٥	٢٠,٢	٣١,٥	٤,٨
٢٠١٩	٩٢,٥	٠,٧	٤,١	٢٢,٩	٥٧,٢	٢١,٣	٣١,٩	٤,٤
٢٠٢٠	٩٣,٦	١,١	٤,٢	٢٠,٩	٥٥,٧	٢٠,٣	٣٢,٤	٥,٧-